إشكاليات منهجية في أطروحات الدكتوراه لعلوم الإعلام والاتصال بالجزائر

Methodological problems in the doctoral thesis of the media and communication sciences in Algeria

أحمد فلاق

أستاذ التعليم العالي بكلية علوم الإعلام والاتصال - جامعة الجزائر 3

fellag72ahmed@yahoo.fr/

خالد لعلاوي

أستاذ محاضر أ بالمدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام

lalaoui2000@yahoo.fr

الملخص :

تعاني بحوث الدكتوراه في علم الإعلام والاتصال في الجزائر، تحديدا، من نقائص شديدة منذ سنوات، مردها تراكمات عملية (ممارساتية) شوهت كثيرا التخصص إلى الحد الذي طرح بشدة فكرة جدوى هذه البحوث التي انتقلت من محاولة تقديم الإضافة إلى مجرد بحث إداري الهدف منه الحصول على الشهادة فقط وإن على حساب علمية البحث وسمعة التخصص في حد ذاته.

فعند الاطلاع على بحوث الدكتوراه يمكن اكتشاف مواطن خلل كثيرة تطرح بشدة إشكالية التكوين العلمي في مجال علوم الإعلام والاتصال في الجزائر وبالخصوص ذلك المرتبط بعملية البحث كنشاط فكري ومنهجي يستهدف تقديم الإضافة. وتسعى هذه الدراسة إلى طرح إشكاليات منهجية بتناول الأخطاء الفكرية والمعرفية لهذه الأطروحات.

الكلمات المفتاحية : إشكاليات – منهجية - أطروحات – دكتوراه – بحوث.

Abstract

Most of Algerian's PhDs research in information and communication sciences witness serious imperfections, since several years ago. This is due to the accumulation of disturbing patterns of behavior in this specialty. This situation leads to the idea of the feasibility of such research, which are concerned to bring up an added value to the field, but they are considered just as an administrative process to get the diploma right now. Unfortunately, researchers have deviated their role, even at the expense of the scientific research process and the reputation of this specialty as well.

During reviewing PhD dissertations, we can easily detect several problems related to the academic training at information and communication sciences departments in Algeria. Some problems are related to the research methodology process, the present research paper seeks to discuss methodological problems and focusing on the intellectual and cognitive errors of these dissertations.

Key words: Problems- Methodology- Dissertations- Phd- Research

مقدمة :

يعد البحث في الظواهر الإعلامية والاتصالية في الجزائر مجالا خصبا، ورغم الكم الكبير من البحوث الذي ينجز سنويا بأشكاله المتعددة (مقالات علمية – بحوث المخابر – الرسائل والأطروحات)، إلا أنه لم يستطع أن يقدم رؤى تشخيصية و تفصيلية من مستويات واضحة، لتبقى الأمور تراوح مكانها نسبيا ويستمر العجز في تقديم شروح، المجتمع في أمس الحاجة إليها، وهو الذي يشهد تغييرات كثيرة، وبشكل مبهم متسارع جدا، وهذا رغم كثرة الكليات والأقسام والمخابر والمجلات العلمية في التخصص.

وتعاني بحوث الدكتوراه في علم الإعلام والاتصال تحديدا، من نقائص شديدة منذ سنوات، مردها تراكمات عملية (ممارساتية) شوهت كثيرا التخصص إلى الحد الذي طرح بشدة فكرة جدوى هذه البحوث التي انتقلت من محاولة تقديم الإضافة إلى مجرد بحث إداري الهدف منه الحصول على الشهادة فقط وإن على حساب علمية البحث وسمعة التخصص في حد ذاته.

فعند الاطلاع على بحوث الدكتوراه يمكن اكتشاف مواطن خلل كثيرة تطرح بشدة إشكالية التكوين العلمي في مجال علوم الإعلام والاتصال في الجزائر وبالخصوص ذلك المرتبط بعملية البحث كنشاط فكري ومنهجي يستهدف تقديم الإضافة.

ولعل تماثل الأخطاء وتكررها، هو ما يزيد من مستوى الريبة من فاعلية التكوين في التخصص، خصوصا ما تعلق منه بالنشاط البحثي، الذي صار يفتقد الكثير من تلك الدقة والصرامة والجوانب الإبداعية التي يفترض توافرها، خصوصا في المستويات المتقدمة من هذا التكوين (مستوى الماستر والدكتوراه).

هذه الورقة هي نتيجة عملية نقدية للعشرات من أطروحات الدكتوراه التي ناقشها الباحث أو اطلع عليها من كليات عديدة على المستوى الوطني في علوم الإعلام والاتصال، تم فيها استخراج الأخطاء المشتركة فيها. وعند الحديث عن الأخطاء فنحن لا نشير هنا إلى البسيطة منها والتي يمكن أن ترد في كل بحث، وإنما الأخطاء الفكرية والمعرفية التي تؤكد بأن المشكلة عميقة في عملية البحث العلمي في تخصص علوم الإعلام والاتصال بالجزائر وتتطلب مجهودا جماعيا لأهل التخصص من أجل مراجعتها وتوصيف الحلول المناسبة لها.

1. إشكالية الانتماء المعرفي للمواضيع :

يشكل الانتماء المعرفي إشكالية حقيقية في بحوث الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال بالجزائر. فهناك اعتقاد سائد بأن مجرد وجود علاقة بين الموضوع مع الاتصال أو الإعلام سيعطي مشروعية لإنجاز البحث في إطار التخصص، وهذا اعتقاد خاطئ. فمع أن الظواهر ومهما تعددت ليست حكرا للدراسة في مجال علمي بحد ذاته، بيد أن الفارق الأساسي يكمن في محورية الاتصال والإعلام ضمن الظاهرة المدروسة. فكثير من المواضيع المختارة يبدو واضحا انفصالها عن مجالات اهتمامات علوم الإعلام والاتصال، وابتعاد هاجسها البحثي عنها. صحيح أن علوم الإعلام والاتصال تشكل ملتقى لمجالات معرفية متعددة غير أن عدم الاعتراف الضمني باستقلالية مواضيعها ومناهجها عن مواضيع العلوم الأخرى، سيؤدي لا محالة إلى فقدان الهوية البحثية في هذا المجال العلمي. فكثير من البحوث مرتبطة بشكل مباشر بمجالات علمية أخرى ويتم إقحام الإعلام والاتصال فيها بشكل عرَضي. ويتضح هذا بالخصوص من خلال تراتبية المفاهيم المستخدمة في العناوين، أو الأهداف البحثية في حد ذاتها. ويمكن إعادة الأمر إلى

أسباب عديدة، لعل أبرزها الهوية المعرفية للقائمين على هذه البحوث (المشرفون ومسؤولو التخصصات) الذين تتعدد مشاربهم العلمية، ويمارسون بشكل أو بآخر نوعا من النفوذ المعرفي على طلبتهم سواء في عملية انتقاء المواضيع أو طرق تناولها. وقد أدّت عملية تفتيت مجال علوم الإعلام والاتصال إلى عدة شعب وتخصصات (ضمن نظام أل.أم.دي) إلى زيادة الضبابية. فهذه التخصصات تميل إلى أن تكون تخصصات مهنية أكثر منها علمية، لتتولد بذلك هواجس بحثية مشتتة بين التفرعات المهنية التي تؤدي إما إلى ضحالة المواضيع المدروسة أو البحث في مواضيع هي ذات ارتباط عرضي فقط بمجال التخصص بحكم الزاوية التقنية التي ينظر بها إليها. ويتوقع أن تزداد الأمور سوءً، مع ازدياد النفوذ الإداري على المجالات العلمية في الجامعات الجزائرية، حيث يوجد سعي إلى فرض شعب وتخصصات معينة تتوافق (وفق تبريرات الوصاية) مع متطلبات الواقع الاقتصادي، وبدا هذا جليا من خلال فرض مواضيع معينة على الراغبين في فتح مخابر جديدة.

ويشار هنا إلى أنّ عملية فقدان الهوية بدأت بشكل مبكر مع النظام الجامعي الجديد، حيث تم دمج التخصص ضمن ميدان العلوم الإنسانية بدل أن يدمج ضمن العلوم الاجتماعية أو يستقل أصلا بميدان خاص به. هذا الدمج خلق التباسا كبيرا في استقلالية المجال المعرفي عن المجالات الأخرى، بحكم إلزامية وضع مناهج مشتركة في الجذع المشترك. وصار الطالب مشتتا في المواد المدروسة بين علم الآثار والفلسفة وعلم المكتبات، ولا يلحظ استقلالية انتمائه المعرفي سوى بشكل طفيف في السنة الثالثة وبالتالي لم تتبلور علوم الإعلام والاتصال بشكل واضح في فكره. وعند الانتقال إلى الماستر يجد نفسه مطالبا باستدراك ما فاته لكن ضمن تخصصات تحمل بعدا تقنيا أكثر مما تحمل بعدا معرفيا. ويضطر بعد سنة واحدة من الدراسة إلى اختيار موضوع بحثي، غالبا ما يتم بناؤه بشكل متسرع تتحكم فيه الإكراهات الإدارية والزمنية. وفي مستوى الدكتوراه تستمر العملية، طالما أن المطالب بانتقاء موضوع بعد نهاية سداسي واحد فقط من الدراسة، ولم يتسن له فيه تحقيق ذلك التراكم المعرفي الذي يسمح له بعملية الانتقاء السليم للظاهرة المدروسة. وهذا ما يفسر كثرة طلبات تعديل المواضيع. فبحسب إحصاء مبدئي على مستوى كلية علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر 3، يلجأ أكثر من 70 بالمائة من الطلبة إلى تقديم طلبات تعديل لمواضيعهم في السنة الثانية أو الثالثة من تكوينهم في الطور

الثالث، لأسباب عديدة، أهمها الطابع العام للمواضيع المختارة، وأخطاء الصياغة، إضافة إلى إشكالية غياب الارتباط الوثيق بالمجال المعرفي لعلوم الإعلام والاتصال.

ويمكن تفهم الأخطاء الواردة في عملية الصياغة والاعتماد الإداري للمواضيع بدل مناقشتها علميا، لكن يبقى غير المفهوم، هو صيرورة عملية الانتقاء في حد ذاتها.

فالكثير من طلبة الدكتوراه الذين ناقشناهم حول كيفية اختيار المواضيع، يشيرون إلى غياب التراكم المعرفي خلال مختلف أطوار تكوينهم مما يحيلهم اضطرارا إلى انتقاء مواضيع سبق تناولها مع إضافات طفيفة، أو اللجوء إلى قراءة كتب قديمة تأسرهم في مواضيع عفا عنها الزمن. وكثير منهم يلجأ إلى تناول المواضيع التي تثير ضجة إعلامية أو نقاشا سياسيا. مع أن الهاجس البحثي، يجب أن ينطلق من أفكار علمية دقيقة، لا نجدها إلا عبر القراءة النقدية والدقيقة للأفكار التي قد تكون موجودة ضمن جزئيات غير مرئية بشكل مباشر في المقدمات والعناوين.

فموضوع الدكتوراه يجب أن يكون "شديد التحديد، بعيدا عن الشمول والعموميات، يكرس الأصالة والتجديد، فيختار الطالب موضوعا دقيقا ويعالجه معالجة تحليلية علمية" (الفرا محمد علي عمر، 1978).

وفي حالات عديدة يستهوي الطلبة المنهج أو المقاربة العلمية فيدفعهم ذلك إلى القيام بعملية الانتقاء بشكل معكوس، أي انتقاء المنهج قبل الموضوع. فتجد منهم من اجتذبته المقاربة السيميولوجية فيختار الوعاء الذي سيدرسه فيما بعد، ويتضح ذلك جليا في العنوان الذي يفتقد إلى موضوع وإشكالية ويقتصر على المنهج والمادة المدروسة فقط، ويتحول البحث بذلك من البعد الفكري إلى البعد الإجرائي.

إن ما يجب التأكيد عليه هنا أنه يستحيل على الطالب في طور الدكتوراه أن يصل إلى مرحلة تولد هاجس بحثي لديه ما لم يحدث التراكم المعرفي المطلوب الذي يخلق لديه تلك الرؤية الناقدة التي تسمح له بعملية الملاحظة الشديدة للاختلالات الموجودة والمستحقة للتناول والدراسة في إطار بحث أكاديمي أصيل.

2. إشكالية الجهل بالبراديغمات أو الخلط فيها

يعرف "البراديغم" بأنه المعيار الذي يضفي الشرعية على النشاط داخل المجال العلمي، ينسق ويوجه عمل العاملين في العلم العادي الذي يرتكز على (حل الألغار) في المجال العلمي المعني" (حسن سعيد، 2011). على هذا الأساس لا يمكن تصور بحث علمي أصيل في مستوى الدكتوراه لا ينطلق من أنموذج معين. فالبراديغم يسمح بتنسيق وتوجيه العمل البحثي، لأنه يحدد بدقة سيرورة الظاهرة المدروسة وجوانب الاهتمام التي توجه إليها. والانتقال من العلم إلى الأنموذج، يدفع إلى الدقة، إلى التجانس وإلى عِلميّة التفسير والتأويل.

والجهل بالبراديغمات يؤدي في الغالب إلى تشتيت الجهد البحثي وعدم معرفة الهدف المرجو منه. والبراديغم يتضمن "أدوات معيارية لتطبيق القوانين الأساسية على أوضاع كثيرة مختلفة" (حسن سعيد، 2011) ومن ثم فإن مجرد انتقاء الزوايا المرجوة من دراسة ظاهرة ما، هو اصطفاف ضمني ضمن هذا البراديغم أو ذاك، لكن هذا الاصطفاف يتوجب أن تتبعه خطوات متوافقة مع هذا الأنموذج، حتى يخرج البحث من دائرة التقصي العشوائي.

هذه العشوائية نلاحظها في بحوث الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، حيث يجهل الطلبة البراديغم الذي تنتمي إليه دراستهم، لأن عملية الانتقاء لم تتم أصلا على أساس وعي بأن أنموذج التناول للظاهرة في حد ذاته اصطفاف براديغمي. على هذا لا يستتبعون خطواتهم البحثية في أبعادها الفكرية والتقنية بالإجراءات المتوافقة مع هذا البراديغم. ولعل هذا ما يؤدي ببعضهم إلى اختيار نظريات علمية تنتمي إلى براديغمات مختلفة، وبعضها غير متوافقة تماما، لجهل الطالب بالخلفية المعرفية لكل أنموذج بحثي. ويفتقد البحث بذلك إلى الدقة ووضوح الهدف، ويصبح عملا عشوائيا يتخبط فيه الباحث بين التقصي الحقيقي عن الظاهرة المدروسة وإعطاء شرعنة علمية واتساقا غير معقول لرؤى متباينة.

كما يسيطر الذعر الأخلاقي على الأبحاث (نصر الدين العياضي، 2015)، مع تركيز شديد على مقاربة الأبحاث بالبراديغم السلوكي الذي يعترف لوسائل الإعلام بالقوة "شبه المطلقة" في تأثير وسائل الإعلام على الجمهور(حسين سعد، 2011)، ولكن بهاجس "ديني" بالدرجة الأولى، لهذا تتردد مفاهيم القيم والسلوكيات والأخلاقيات كثيرا في الأبحاث. ورغم استخدام البراديغم التأويلي أيضا من خلال توظيف السيميولوجيا التي تملك المؤسسة الأكاديمية الجزائرية تقاليد

فيها إلا أنها تبقى محدودة، وغالبا ما يتم اعتماد مقاربة رولان بارث(Barthes, R, 1965) بتحديد المستويين التعييني والتضميني للمحتويات الإعلامية وبشكل شديد السطحية.

التركيز على براديغمات بعينها تجاوزها الزمن حتى في البيئات التي أنتجتها، يؤدي إلى إعادة إنتاج بحوث متماثلة لا تحقق أي تطور أو تقدم في تناول الظواهر الاتصالية والإعلامية في البيئة الجزائرية. وفي هذا يقول الدكتور علي قسايسية : "هذه الدراسات تستند في أغلبيتها إلى نماذج (Paradigms) تقليدية تشاؤمية و/أو تفاؤلية، وضعت في ظروف تاريخية متعلقة بالتطور التاريخي العام وبتاريخ تطور وسائل الإعلام الجماهيرية وملابسات بيئات اجتماعية واقتصادية وتكنولوجية، لم تعد قائمة في المجتمعات المرجعية نفسها". (علي قسايسية – 2006).

3. المقاربة وإشكالية الانتقاء الاعتباطي

تعرف المقاربة بأنها الطريقة التي نتناول بها الموضوع، من خلال مستند نظري. أي من خلال نظرية، اجتماعية كانت أو فلسفية أو أي نظرية في مجال من مجالات العلوم، حيث يعتمد عليها الباحث وعلى افتراضاتها في تناوله للموضوع (Madeleine Grawitz, 1993).

والمقاربة المنهجية في معناها الشمولي تستند إلى رؤية فلسفية حول كيفية النظر إلى مختلف الظواهر. وفي البحث العلمي نركز على مقاربتين اثنتين هما المقاربتان الكمية والكيفية. وهما تنطلقان من رؤيتين متناقضتين تماما. فالأولى تفترض "وجود حقائق اجتماعية موضوعية، منفردة ومعزولة عن مشاعر ومعتقدات الأفراد، وتعتمد على الأساليب الإحصائية في الغالب، في جمعها للبيانات وتحليلها وتهدف المقاربة الكمية في الأساس إلى قياس الظاهرة موضوع الدراسة، وقد تكون هذه القياسات من الطراز الترتيبي، مثل (أكثر من أو أقل) أو عددية وذلك باستعمال الحساب" (العايب سليم، 2012). بالمقابل تفترض الثانية "وجود حقائق وظواهر اجتماعية وإنسانية يتم بناؤها من خلال وجهات نظر الأفراد، والجماعات المشاركة في البحث. كما تهدف في الأساس إلى فهم الظاهرة موضوع الدراسة، وعليه ينصب الاهتمام هنا أكثر على حصر معنى الأقوال التي تم جمعها أو السلوكات التي تمت ملاحظتها" (Hyjin Kakai, 2008).

على هذا الأساس من قبيل الخلط المعرفي الفلسفي والمنهجي، الاعتماد على كلتي المقاربتين معا، أو التداول في الانتقال بينهما. فكثير من الطلبة الباحثين يعتقدون أن انتقاء المقاربة هي عملية اختيارية، أو اعتباطية تمليها إرادة الباحث في كل مرة. وكأن الأمر يتجاوز مسألة الاقتناع بالمقاربة ورؤيتها الفلسفية وصار الأمر عملية تقنية فقط، فيحدث الخلط أو التطبيق المعتل لمبادئ المقاربة مما يشوه العملية البحثية ولا يوصل إلى نتائج حقيقية.

ويتناسى الطلبة أن البحث هو عملية متناسقة ومنسجمة، لا يمكن فيها الانتقاء باعتباطية وكل الخطوات تتداخل فيما بينها، وبعضها يملي بالضرورة القيام بأخرى أو يفرض عدم اعتماد أخرى. إذ من غير المنطقي مثلا اعتماد مقاربة كمية بينما البراديغم الذي يندرج ضمنه البحث هو التأويلي. ومن غير المعقول أيضا استخدام مناهج ومقاربات كيفية مع أدوات كمية. وهذا ما يحصل مع الكثير من البحوث للأسف.

ويلاحظ توجه شبه كلي للبحوث الكمية في الجزائر، لاعتقاد خاطئ بأن علمية البحث تقتضي استخدام الأرقام والإحصائيات والرسوم البيانية، متأثرين بالكثير من الأساتذة من ذوي الخلفيات المعرفية الأخرى. وينظر جراء ذلك إلى الظواهر الإعلامية والاتصالية بنظرة "ميكانيكية" قريبة جدا إلى ما يحدث في العلوم الدقيقة، مع أن هذه "الصورة بدأت تتغير منذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين، حينما أخذ عدد من العلماء يوجهون إلى البحوث الكمية الإحصائية نقدًا شديداً، طال فلسفتها ومرجعيتها وطرق تفسير نتائجها وكثر الحديث عن المناهج النوعية (الكيفية) بوصفها بديلاً أكثر ملاءمة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، وبدأت هذه المناهج تجد قبولاً في الدوائر الأكاديمية بصورة عامة" (فهد بن سلطان السلطان، 2008).

غير أن استخدام المناهج والمقاربات الكيفية يجد صعوبة ليشق طريقه ضمن خيارات الطلبة الباحثين في إعداد أطروحاتهم، مع استثناء البحوث السيميولوجية التي توجد تقاليد في استخدامها بالجزائر. ولعل تحليل الخطاب هو من أكثر المقاربات المنهجية التي بدأت تلقى قبولا لدى الطلبة بفعل التأثر بخريجي تخصصات أخرى لديها تقاليد في استخدامه مثل خريجي الأدب. ضف إلى ذلك أن المقاربة تعرف استخداما كبيرا في الدراسات الغربية. ويأتي المنهج الإثنوغرافي في مرتبة موالية ضمن أكثر المناهج الكيفية استخداما في الوقت الراهن. غير أن طريقة توظيفه تطرح الكثير من التساؤلات، لقلة الدراسات المحلية التي يمكن استلهام الجوانب

التنفيذية منها. وفي الكثير من المرات يحدث الخلط بين أدوات المنهج والأدوات الشبيهة المستخدمة في المناهج الكمية، من مثل المقابلات التي تحمل الطابع التصنيفي الكمي، أو الملاحظة التي يتم فيها اعتماد شبكات بمؤشرات تكميمية.

4. إشكالية "البناء والسؤال":

تقول مادلين غرافيتز: "بناء موضوع البحث يشكل أحد النقاط المهمة والأكثر صعوبة، فهو الأساس الذي يرتكز عليه كل شيء. هذه المرحلة المهمة تنطلق من بداية فكرة الموضوع وتستمر خلال البحث". (Madeleine Grawitz, 1993).

وتمثل الإشكالية نقطة الانطلاق في البحث، والراسمة لمساره. فهي التي تحوي عرضا للهاجس البحثي الأساسي وهي التي تتولد منها الإجراءات البحثية التي تستتبعها. ولعل الإشكالية هي أكثر ما يثير نقدا شديدا في غالبية الأطروحات التي يتم مناقشتها على مستوى كليات الإعلام في الجزائر، والأسباب متعددة في ذلك. لكنها كلها تتقاطع في التأكيد على التصورات الخاطئة عن الإشكالية.

فهناك اعتقاد خاطئ بأن أهم شيء في الإشكالية هي ذلك التساؤل الجوهري الذي يتم طرحه ويفكك إلى تساؤلات جزئية أو يؤدي إلى صياغة فرضيات معينة، متناسين أن ذلك التساؤل الجوهري (وقد يكون بصيغة تقريرية) لا يمكن أن يأتي من فراغ وهو تتويج لعملية بناء تعطي مشروعية لطرحه. هذا البناء يشكل الأرضية الصلبة للبحث كونه يستعرض الظاهرة المرغوب دراستها بشكل دقيق، يتداول فيه بين التحليل والتفكيك والعرض والتأريخ ومناقشة الأفكار والمفاهيم، وبالاعتماد على أسلوب محدد، قد يكون تاريخيا أو جدليا، أو مقارنا، وتظهر الخلفيات النظرية والمقاربات والبراديغم الذي تنتمي إليه الدراسة بوضوح.

لكن ما نلاحظه في الكثير من أطروحات كليات الإعلام في الجزائر، هي اعتمادها بدرجة أساسية على الاستعراض المعلوماتي بدل الفكري، وإعطاء مشروعية مزيفة من كتابات صحفية، أو دراسات ضحلة غير متعمقة في المجال. وفي الغالب لا نحس بوجود إشكالية أصلا، بل اهتمام بحثي بموضوع معين.

ولا يمر الذعر الأخلاقي الذي سبق وأن تطرقنا إليه، دون أن يترك علامات على عملية بناء الإشكالية هذه. فسيطرة هذا الذعر تترجم بأحكام سابقة ترد ضمنيا أو صراحة، وينتج عن ذلك إعطاء إجابات مبكرة عن الإشكالية التي ستطرح لاحقا، ليظهر بذلك التحيز اللاشعوري، الذي يؤدي إلى نتائج معروفة مسبقا، طالما أن الباحث سيتنقل من مستوى البحث إلى مستوى التبرير لما هو مترسخ أصلا في ذهنه.

كما يفشل الكثير من الطلبة في إبراز الخلفية في إشكالياتهم، بسبب عدم قدرتهم على طرح المواضيع في أبعادها المختلفة، الفكرية والمعلوماتية والتقنية. فيتم الاكتفاء بالبعد المعلوماتي ظنا منهم بأنه كافي، فينعكس هذا الطرح السطحي على بقية الإجراءات البحثية، ولا يثمر نتائج بحثية حقيقية.

5. إشكالية الفرضيات .. من التوقعات إلى المسلمات

بدورها تطرح الفرضيات إشكاليات حقيقية في بحوث الدكتوراه لعلوم الإعلام والاتصال بالجزائر. ومرد ذلك أسباب عديدة. منها الجهل بإمكانية استخدام الفرضيات من عدمها. فبعض البحوث تستخدم الفرضيات السببية، بينما طبيعة الدراسة في حد ذاتها استكشافية أو وصفية. ومعروف أن المستوى الاستكشافي لا يتطلب صياغة فرضيات. فالبحوث الاستكشافية تعرف بأنها تلك الأبحاث الأولية التي يلجأ إليها الباحث عادة لتذليل الصعوبات التي يواجهها على مستوى استكشاف الظواهر محل الدراسة أو التعرف عليها بصورة جيدة، بعد اكتشافها. سواء على مستوى التأكد من بعض بنودها أو التوسع في دراسة إحدى نقاطها الغامضة التي هي في حاجة إلى مزيد من تسليط الضوء عليها **(أحمد بن مرسلي، 2005، ص49)**. لهذا لا تحتوي على فروض إنما مجرد تساؤلات يتضمن كل سؤال منها متغير واحد فقط.

كذلك الأمر بالنسبة للبحوث الوصفية. فمع أنها يمكن أن تحوي فروضا إلا أنها فروض غير سببية. فالبحوث الوصفية هي "بحوث ترتكز على وصف طبيعة وسمات وخصائص مجتمع معين أو موقف أو جماعة أو فرد معين أو ظاهرة معينة بهدف الوصول إلى استبصارات بشأنها وتستخدم في المرحلة المتوسطة من مراحل نمو المعرفة العلمية في التخصصات المختلفة." (سمير محمد حسين، 1995)

لهذا فإن البحوث الوصفية قد تتضمن فروضا مبدئية بمتغير واحد فقط والبعض منها تتضمن تساؤلات تتضمن متغير واحد.

وحدها البحوث التشخيصية أو التفسيرية يمكنها أن تحتوي فرضيات سببية، بحكم أنها بحوث تعرض خصائص الظاهرة كميا وكيفيا بصورة محكمة ودقيقة بناء على فروض سببية معينة يحدد فيها الباحث مدى وجود علاقات سببية بين الظواهر. إذن هي تدرس علاقات التأثير والتأثر بين متغيرات الظاهرة الواحدة أو مجموعة ظواهر مختلفة (أحمد بن مرسلي، 2005).

على هذا، يعد عدم التمييز بين مستويات الدراسة سببا في الخلط في عملية استخدام الفرضيات السببية، لكن كل هذا في إطار المقاربة الكمية.

الخلط الآخر الذي عادة ما يحدث هو عندما لا يتم التمييز بين الفرضية والحقيقة والنظرية والقانون والمسلمة. وكثيرا من الفرضيات تحيد من مستوى التوقع القابل للتأكيد أو النفي إلى مستوى المسلمة غير القابلة للنفي.

وفي إطار المقاربة الكيفية، لا يصح أصلا استخدام الفرضيات، فالمقاربة تعتبر أنه لا توجد حقيقة موضوعية واحدة، وإنما عدة حقائق، لهذا فإن الفرضية تقيد البحث وتمنع ظهور آفاق جديدة قابلة للاستكشاف. وهنا من المستغرب أن يستخدم بعض طلبة الدكتوراه فرضيات بينما يعتمدون مناهج وأساليب وأدوات تندرج ضمن المقاربة الكيفية (تحليل الخطاب، التحليل السيميولوجي، المنهج الإثنوغرافي).

من الأخطاء الأخرى في عملية الصياغة، غياب مرجعية نظرية للفرضيات المصاغة، فالفرضية هي في حد ذاتها اختبار لخلفية نظرية يتم اعتمادها (في إطار المنظور الكمي)، وتوظيف لافتراضاتها من أجل فهم الظاهرة المدروسة.

6. إشكالية الخل بين المقاربة والمنهج والأسلوب والأداة

في أحايين كثرة، يخلط بعض طلبة الدكتوراه في أطروحاتهم بين المقاربة والمنهج والأسلوب والأداة. ويترتب عن ذلك أخطاء إجرائية. ولعل أكثر المستويات التي تحمل ذلك الخلط هي مستويي منهج-أسلوب ومنهج-أداة.

وحتى لو سلمنا جدلا بوجود اختلافات بين المنظرين في المنهجية ، إلا أن هذا لا يفسر عدم اتساق الرؤية التي تنعكس على الأداء ليتعارض مع التأسيس النظري المقدم ضمن الأطروحة الواحدة.

فاعتبار تحليل المضمون مثلا منهجا لدى البعض، لا يبرر استخدام جوانب تقنية محضة قصرا، وفي جزئيات محددة، تستدعي استكمالا لها بأدوات مكملة، في إطار رؤية أوسع وأشمل، مما يدلل على رؤية متناقضة.

ولعل غالبية التناقضات التي تحدث من هذا الجانب مردها النهل من مراجع متباينة في المنهجية بعضها من مدارس مختلفة، وبعضها مجرد مراجع وسيطة بترجمة رديئة أو حرفية لا تعبر عن المعنى الحقيقي.

7. إشكالية "صنميّة" الاستبيان

يمثل الاستبيان الأداة الأكثر استخداما في أطروحات الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال إلى الحد الذي ترسخ في ذهن الطلبة أنه لا يمكن تصور بحث من دون استبيان، متجاهلين أن المعلومات المستقاة بوسائل غير لفظية مباشرة، أعلى وأكثر مصداقية. صنمية الاستبيان تدفع بعض الطلبة حتى إلى تكييف دراستهم لتتوافق مع الاستبيان تفاديا لاستخدام أدوات أخرى تتطلب مجهودا فكريا وإجرائيا أكبر مثل الملاحظة العلمية. هذا التكييف يتضح أكثر من انتقال البحث من عمل يستهدف سبر الظاهرة إلى مجرد ناقل لما يقوله المستجوبون مع ذكر نسب ذلك إليهم حتى في عنوان الدراسة.

ومعروف أن الاستبيان الذي لا يصاغ بدقة علمية كبيرة ويوزع وفق شروط دقيقة، سيؤدي إلى الحصول على معلومات مناسبة وليس حقيقية من المبحوثين، خصوصا في نوعية معينة من الظواهر، قد تخلق حرجا لديهم. على هذا تصبح النتائج المحصل عليها غير واقعية.

ويشار أيضا إلى خاطئ فادح يتم ارتكابه في اختيار الاستبيان كأداة، وهو صياغته على شكل اختبار أو مقياس. ومعروف أن صياغة المقاييس واعتمادها علميا عملية معقدة، بعضها يتطلب بحثا معمقا ودراسات مقارنة، وعمليات إحصائية مركبة. بيد أن الطلبة يعتقدون أن مجرد اختيار مقياس ليكرت والتراتبية المتصاعدة والنازلة وحدها تكفي لصياغة المقياس. ويأتي التفكير في الجانب الإحصائي كعملية لاحقة، حتى أن البعض يفشل في تحديد بروتوكولات

القياس المناسبة بما يدفعهم إلى الاكتفاء بالنسب المئوية، ويزيل أي منفعة حقيقية من استخدام المقاييس.

8. إشكالية القراءة والاستنطاق ؟

أهمية البحث لا تكمن في كم المعلومات المحصل عليها خلال مختلف أطواره فحسب، ولكن في عملية الاستفادة من تلك المعطيات لفهم الظاهرة المدروسة. وهنا تأتي أهم مرحلة في البحث كله وهي عملية استنطاق النتائج المحصل عليها، مهما كانت طبيعة تلك المعطيات (كمية أو كيفية). وهنا تظهر براعة الباحث في استثمار الجوانب النظرية التي أسس عليها موضوعه، وتبرز الفكرة الجوهرية التي طرحها في هاجسه البحثي عند صياغة الإشكالية. والاستنطاق عملية معقدة تتطلب وقتا وجهدا فكريا كبيرين.

لكن للأسف يؤدي نقص التراكم المعرفي، وعدم وضوح الإشكال البحثي، إلى تحويل العملية إلى مجرد قراءة رقمية سطحية لتلك النتائج. وهو ما يلاحظ في الكثير من الأطروحات. فهناك نقص فاضح في عملية الاستنطاق إلى لم نقل غيابا كليا، مما يظهر الدراسة مفككة ولا هدف جوهري لها، وإنما قطعا مركبة انتهت بأرقام خاوية لا دلالة لها.

الخلاصة :

حاولت هذه الدراسة طرح إشكاليات منهجية في أطروحات الدكتوراه في علوم الإعلام بالجزائر، من خلال إبراز الأخطاء المعرفية والفكرية والإجرائية المتواترة فيها. والهاجس المحرك لذلك هو القيام بعملية تقويم مرحلية ضرورية لجدوى التكوين الذي يقدم للطلبة ومدى فاعليته. وأطروحات الدكتوراه يفترض أنها معلم حقيقي لقياس جدوى التكوين. فهو يمثل المخرجات الأسمى له، والمعبر عن مستوى الأصالة في ما تم التوصل إليه في مجال التخصص العلمي. لهذا المطلوب هو إثارة تساؤلات حقيقية عن أصالة هذه البحوث وجدوى أدواتها وأساليبها، تمهيدا لفتح ورشات تمس كل مدخلات عملية التكوين بما يتيح تحقيق النقلة النوعية المطلوبة، والوصول إلى تنمية قدرات الطالب على التفكير الذاتي المستقل والمبدع خصوصا.

الهوامش :

1. الفرا، محمد علي عمر، مناهج البحث في الجغرافيا بالوسائل الكمية، ط3، (الكويت : وكالة المطبوعات، 1978)، ص70.
2. حسين سعد، البراديغمات المسيطرة في علوم الإعلام والاتصال وإشكالياتها المعرفية، مساهمة في الحلقة البحثية بعنوان "البراديغمات العلمية" لطلاب الدكتوراه اللبنانية، بتاريخ 19 مارس 2011، ص07.
3. المرجع نفسه، ص8.
4. نصر الدين العياضي، التفكير في الميديا والشباب: من دراسة التأثير إلى الذعر الأخلاقي، الملتقى الوطني الثاني حول تطور المشكلات البحثية في علوم الإعلام والاتصال في الجزائر، جامعة الجزائر 3- 09-10ديسمبر 2015.
5. 10- حسين سعد، مرجع سبق ذكره، ص28.
6. Barthes, R (1965). *Éléments de sémiologie*, Denoël/Gonthier, Paris.
7. علي قسايسية، المنطلقات النظرية والمنهجية لدراسات التلقي، دراسة نقدية تحليلية لأبحاث الجمهور في الجزائر (1965 – 2006)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم الإعلام والاتصال، بكلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007، ص28.
8. Madelaine Grawitz, Méthodes des sciences sociales, 9e édition (Paris : Dalloz, 1993), P303.
9. العايب سليم، المقاربة الكمية والكيفية في العلوم الاجتماعية، أشغال الملتقى الوطني الأول حول "إشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر واقع وآفاق" 07-08 مارس 2012، مقال مأخوذ، يوم 20 مارس 2016، على الساعة 20سا، من الموقع :

http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/2180

10. Hygin KAKAI, Contribution à la recherche qualitative, cadre méthodologie de rédaction de mémoire, Université de Franche-Comté, Février 2008, P3.
11. فهد بن سلطان السلطان، المنهج الإثنوغرافي، رؤية بحثية تجديدية لتطوير واقع العمل التربوي، مجلة رابطة التربية الحديثة، العدد الرابع، ديسمبر، 2008.
12. Madeleine Grawitz, Op.cit, P330.
13. أحمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ط2، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص.49
14. سمير محمد حسين، دراسات في مناهج البحث العلمي : بحوث الإعلام، ط2، (القاهرة : عالم الكتب،1995)، ص123.
15. أحمد بن مرسلي، مرجع سبق ذكره، ص54.